

تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات
الاستثمارية
دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات النسيجية / الحلة
للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ م)
قسمه صابر عوض
مدرس مساعد
جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد
قسم الدراسات المالية والمصرفية

المخلص :

تهدف الدراسة إلى توضيح تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية المتخذة في الشركة العامة للصناعات النسيجية / الحلة عينه الدراسة من خلال استخدام التقارير السنوية والميزانية العمومية للمنشأة أعلاه لبيان هذا التأثير للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ م وقد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات وخرج بمجموعة من التوصيات

ABSTRACT

This Study aim to explain the affection on of the financial analysis indexes in rationality of managerial decisions, that taken in public company for textile industries in Hillah, the sample of study by using of the annual Reports and Balance sheet for the company above to explain this effect to the period from 2000-2005 the researcher found same conclusions according it he formulating some of Recommendations .

المقدمة :

بسبب التطورات السريعة التي يشهدها العالم في المجالات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) كافيته في ترشيد القرارات الاداريه المهمة مثل (التمويل والاستثمار) وصناعة القرارات المختلفة بهدف الوقوف على حقيقة وضع الوحدة الاقتصادية من خلال تعريف الادارة في تلك المنشأة ونظرا لتعدد أساليب التحليل المالي فقد اعتمد الباحث على الأسلوب الأكثر استخداما والأكثر فائدة هو أسلوب النسب المالية ونظرا لكثرة مؤشرات النسب المالية فقد تم اعتماد قسم من تلك المؤشرات ذات التأثير الواضح في عملية اتخاذ القرار وبما يخدم أهداف الدراسة هذا من جانب ومن جانب آخر نظرا لكثرة القرارات الإدارية المتخذة فقد اعتمد الباحث على قرار الاستثمار وبيان اثر مؤشرات النسب المالية في كيفية ترشيد ذلك القرار المفترض أن يعتمد عليها صانع القرار في تلك الوحدة الاقتصادية حيث يعد قرار الاستثمار من

القرارات الإدارية المهمة نظرا لانعكاس نتائجه بشكل مباشر على طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية من حيث أن الهدف الأساس لكل وحدة اقتصادية ومن ضمنها الشركة العامة للصناعات النسيجية /الحلة هو تحقيق الربح من خلال توظيف تلك الأموال وقد استنتج الباحث بان عينة الدراسة لم تؤخذ بتلك المؤشرات عند صنعها القرار الاستثماري حيث لو كانت تعتمد على مؤشرات التحليل سواء من خلال النسب التي تحصل عليها أو استخدم الرسم البياني مثلا لكانت نتائج أعمالها أفضل مما أظهرته لنا نتائج تحليل القوائم المالية .

أولا : منهجية البحث

١. المشكلة: _ تكمن مشكلة الدراسة بالاتي (هل أن مؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية الصادرة من الشركة العامة لها تأثير في عملية ترشيد القرار الاستثماري من قبل الإدارة) علما بأن الشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة تضم ثلاثة مصانع نسيجية وهم مصنع نسيج الديوانية ومعمل الألبسة الجاهزة في النجف ومصنع نسيج الحلة حيث تقوم تلك المصانع بأعداد قوائمها المالية في نهاية كل سنة وترفعها إلى الشركة حيث تقوم بدورها في توحيدها في قوائم واحدة .

٢. الهدف : _ تهدف الدراسة الى بيان تأثير مؤشرات التحليل المالي على القرارات الاستثمارية من خلال استخدام أسلوب النسب المالية الخاصة في تقييم قرار الاستثمار والتمثلة في مؤشرات الربحية ومؤشرات نسب كفاءة النشاط بهدف التوصل الى مدى تأثير تلك المؤشرات في ترشيد القرار سواء زيادة الربحية أو كفاءة النشاط لغرض التوصل الى التوصيات المناسبة .

٣. الفرضية : _ تقوم الدراسة على افتراض مفاده أن عينة الدراسة لا تعتمد مؤشرات التحليل في عملية اتخاذ القرارات أو الأقل التوصية في اعتماد تلك المؤشرات في عملية اتخاذ القرارات ذات الأثر الواضح في بقاء واستمرار الوحدة في مجال بيئة عملها.

٤. الأهمية : _ تعد سلامة القرارات الإدارية المتخذة في الوحدات الاقتصادية دليلا واضحا على بقاء واستمرار تلك الوحدات في بيئة الأعمال وخاصة القرارات المتعلقة في توظيف الأموال للوحدة الاقتصادية لان سلامة مكان التوظيف وموضوعيته ينعكس في مجالات متعددة منها الربحية وتنعكس بدورها على عملية نمو وتوسع الوحدة في نشاطاتها وبقائها في السوق ، وعليه جاءت تلك الدراسة في كيفية توظيف المعلومات المحاسبية المتولدة من القوائم المالية في تقييم القرارات الاستثمارية المتخذة .

٥. حدود البحث : أن الحدود المكانية تشمل الشركة العامة للصناعات النسيجية / الحلة أما الحدود الزمانية فتشمل السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥ .

ثانيا: الجانب النظري

"concept financial analysis "

١. مفهوم التحليل المالي

وردت عدة تعارف لمفهوم التحليل المالي في أدبيات الادارة المالية فقد عرف كل من (نور، إسماعيل، محمد، ٢٠٠٥، ص ١٢) على أن التحليل المالي يهدف الى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية الى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات وكذلك عرف من قبلهم على انه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثـر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للإطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة .

كما عرفه (مطر، ١٩٩٧، ص ٣) عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهميه وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء الشركة بقصد اتخاذ القرارات . وعرف (العامري، ٢٠٠١، ص ١١٩) هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المنشأة في الماضي وإمكانية للارتقاء به مستقبلا .

وعرف أيضاً (خان، غرابيه، ١٩٩٥، ص ٥٢) على أن التحليل المالي لمنشأة ما القيام بتحليل بنود كل من الميزانية العمومية وحساب الإرباح والخسائر . واخيراً عرفه (الشماع، ١٩٩٢، ص ٨٣) هو عملية تقوم بتشخيص ايجابيات (نقاط القوة) وسلبيات

(نقاط الضعف) أدائها الماضي لغرض تعزيز الايجابيات ومعالجة السلبيات .

٢. العوامل التي ساهمت في زيادة أهميه التحليل المالي .

لقد تغيرت النظرة على القوائم المالية بشكلها المجرد لما تحتويه من معلومات الى ضرورة تحليلها ودراستها الى عدة أسباب يمكن تلخيصها بما يلي : (نور، إسماعيل، محمد، ٢٠٠٥، ص ٨) .

١ - التطور الصناعي الكبير .

نتيجة التطور الصناعي الكبير وظهور الحاجة الى رأس مال ضخم من اجل إنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية على توفيرها وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على شكل توفير الأموال وبالتالي الفصل بين الاداره والملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة من مدراء الوحدات بنبابة عن المساهمين ، وقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المدراء وبالتالي زاد اهتمام المساهمين بالقوائم الى توفير الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين .

٢- الائتمان : تهتم البنوك اهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للأقراض قبل منحها ، ولذا نرى إن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية .

٣- أسواق الأوراق المالية : نظرا لتدخل الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في بعض الدول بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح يمكنها إن تفرض هذه الهيئات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها .

٤- تدخل الحكومات في طريقه عرض البيانات بالقوائم المالية .
اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها .

٣. أساليب التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في إجراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات وإن مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية وكذلك على دقة تصنيف الحسابات الواردة بتلك القوائم وكذلك على أسلوب التحليل المعتمد أو الاداة المستخدمة في تحليل القوائم المالية المتوفرة لدى المحلل المالي ومهما كان أسلوب التحليل المعتمد تكون نتائجه بدون جدوى دون الاعتماد على منهج المقارنة أي لا بد من مقارنة نتائج التحليل مع معايير معتمدة من قبل المحلل لغرض القياس عليها فيما إذا كانت نتائج الوحدة الاقتصادية مرضيه أو غير مرضيه :

ويمكن أن تميز بين عدة أنواع من أساليب التحليل المالي وهي :- (لطفي ٢٠٠٥، ص ٣١٠)

Analysis of change and trend

١- تحليل التغير والاتجاه

ويتم تنفيذه من خلال

Vertical analysis

التحليل الرأسى (التوزيع النسبي)

Horizontal analysis

التحليل الأفقي

Analysis of Break even point

٢- تحليل نقطة التعادل

Decompositions analysis

تحليل المكونات

Analysis of accounting Ratios

تحليل النسب المحاسبية

وبما أن بحثنا يختص ببيان وأهميه النسب المالية ودورها في ترشيد القرارات الإدارية لذا سنقتصر فقط في ذكر أسلوب النسب المالية وبيان دورها في تلك المؤسسات ومساعدتها في ترشيد القرارات حيث اكتسبت النسب المالية أهميه متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي تستخدم من قبل الاداره في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .

حيث يمكن تعريف النسب الماليه بأنها علاقة Relationship تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم الماليه وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب الماليه على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين .

وسوف نقتصر على مجموعتين من مؤشرات النسب المالية هما: _

اولا: نسب تحليل الربحية

ثانيا:نسب تحليل كفاءة النشاط أو إدارة الموجودات

اولا: نسب تحليل الربحية

احد الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها الوحدات الاقتصادية هو تحقيق اكبر معدل للربحية والتي يعتبر محصلة نهائية العديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط وعلية يتطلب قياس كل من أرباح النشاط وصافي الربح حتى يتمكن التميز بين نتائج السياسات الإنتاجية التشغيلية والقرارات المالية فتلك النسب تعطي إجابات عن مدى فعالية ادارة المنشأة في توليد أرباح من المبيعات او من الأموال المستثمرة .

ويمكن تحديد ابرز النسب المستخدمة في تحليل الربحية التي تخدم موضوع الدراسة في مجموعتين هما:

المجموعة الاولى : تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :

صافي الربح (العائد)

$$١- \text{نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح (العائد)}}{\text{صافي المبيعات}}$$

توضح النسبة مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ أما عن هبوط السعر السوقي للمنتج أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج أو هبوط حجم المبيعات . أو بمعنى آخر توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل دينار من صافي المبيعات .

مجم الربح (العائد)

$$٣. \text{نسبة مجمل الربح من صافي المبيعات} = \frac{\text{مجم الربح (العائد)}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تقيس هذه النسبة الى أي درجة يمكن لسعر الوحدة إن ينخفض دون أن يؤدي إلى تحقيق خسائر في نتائج العمليات فتلك النسبة تحدد مجمل الربح لكل دينار من المبيعات .

محور العلوم المالية والمصرفية ——— تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية

المجموعة الثانية : تربط الأرباح بالأموال المستثمره في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الاقتراض أو من الاثتين معا .
وتتضم هذه المجموعة النسب المالية التالية :

نسبة مجمل الربح الى مجموع الموجودات = $\frac{\text{مجل الربح}}{\text{مجموع الموجودات}}$

تعد الموجودات هي أساس الدخل أو العائد ويتضمن العائد لفترة معينة هو الغلة الإجمالية لاستغلال الشركة ما لديها من الموجودات ومدى الكفاية التي تتمتع بها في استغلالها .

نسبة صافي الربح الى مجموع الموجودات = $\frac{\text{صافي الربح (العائد)}}{\text{مجموع الموجودات}}$

تدل هذه النسبة على كفاءة الشركة في استخدام وإدارة الموجودات وتسمى نسبة الربح من الاستثمار في الموجودات ويقاس ذلك العائد مدى فاعلية مجموع الموجودات والذي يعتمد على حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من تلك الموجودات.

٣. نسبة صافي الربح الى حق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح (العائد)}}{\text{حق الملكية}}$

تقيس هذه النسبة العائد المتحقق عن استثمار حق الملكية ويكشف عن أداء الإدارة ولهذا فان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفاءة.

٢. نسب كفاءة النشاط أو إدارة الموجودات
تقيس هذه النسب الكفاءة التي تستخدم بها الشركة الموجودات أو الموارد المتاحة لها وذلك من خلال أجراء مقارنات بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات .
فهي تساعد في كشف تدني مستوى الكفاءة في استخدام الموارد تشمل هذه النسب

علمية دورية فصلية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد

$$١. \text{ معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$$

يشير هذا المعدل الى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة ومعدل الدوران العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة الى نقد ويعكس طبيعة سياسة الائتمان المتبعة في الشركة فيما اذا كانت متشددة أو متساهلة .

$$٢. \text{ فترة التحصيل} = \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{صافي المبيعات اليومية}}$$

يشير معدل فترة التحصيل الى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة الى نقد وتستخدم هذه النسبة لتقييم سياسة التحصيل للشركة فان طول فترة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة المنشأة في مواجهه التزاماتها القصيرة الأجل .

$$٣. \text{ معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة وفاعلية ادارة وبيع المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة إن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر ادارة المخزون .

$$٤. \text{ معدل فترة البيع} = \frac{\text{المخزون}}{\text{صافي المبيعات اليومية}}$$

تقيس هذه الفترة عدد الأيام التي تحتاجها المنشاه لتحويل مخزون المنشاه الى نقد او حسابات مدينة وكلما قلت الفترة كان مؤشرا جيدا على قدرة المنشاة على تصريف مخزونها.

$$٥. \text{ معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ونقيس كفاءة الاداره في استغلال موجوداتها بفاعليه تحقق العائد الأقصى منها .
وكلما ارتفع هذا المعدل كان دليل على كفاءة المنشأة في الاستغلال والانتفاع من موجوداتها .

صافي المبيعات

$$٦. \text{ معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$$

يقيس هذا المؤشر كفاءة المنشاه في ادارة الموجودات الثابتة فإذا كان مرتفعاً فإنه يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة إما انخفاضاً فإنه يدل على عدم وجود توازن بين الطاقة المتاحة والطاقة المستغلة .

٤. مفهوم القرار الإداري

تعتبر عملية اتخاذ القرارات الاداريه احد الوظائف الرئيسية لأداره المنشأة وتواجه الاداره عده مشاكل وأمور كثيرة تحاول إيجاد الحلول المناسبة لها بعد دراستها وتحليلها وتقييمها وتنشأ المشكلة عندما ندرك وجود فجوة بين الهدف المراد تحقيقه ويمكن تعريف القرار على انه التوصل الى نتيجة أو حل مشكلة قائمة أو لمواجهة مواقف محتملة الحدوث أو لتحقيق أهداف مرسومة (المحاسنة ٢٠٠٥ ص ٨٣) ويمكن إن نعتبر عملية اتخاذ القرار هي نوع من التوفيق بين العناصر والقوى العاملة التي لها اثر على القرار بالإضافة إلى إن ما نختاره من بديل لا يحقق الهدف التام أو الكامل في نهاية المطاف ولكنه من أفضل الحلول على كل حال يمكن التوصل إليه في ظل الظروف القائمة بالإضافة إلى إن الجو البيئي يعد من أسير البدائل وبذلك نضع ما يمكننا من حدود تتعلق بمستوى تحقيق الهدف بغية الوصول إليه (مجيد ٢٠٠٥ ص ١٥٧)

وعليه يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار على أنها تلك العملية المرنة لاختيار البديل أو البدائل المناسبة بعد القيام بدراسة كافة جوانب المشكلة أو المسألة ذات العلاقة ضمن ما هو متوفر من المعلومات مراعيًا الفترة الزمنية والكلفة المحددتين وذلك للوصول للحد الأعلى من المنفعة المتوقعة لتحقيق الهدف المطلوب.

وكما هو معروف أن المنشأة تضم مجموعة من الإدارات هي الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية ، إدارة العمليات ، إدارة التسويق ، إدارة البحث والتطوير وإدارة العلاقات العامة والإدارة التي تهتم بالبحث هي الادارة المالية التي تختص في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط للحصول واستخدام الأموال بطريقة تمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة للمنشأة وتشمل هذه العملية التقويم للموجودات والمطلوبات وحق الملكية (العامري ٢٠٠١ ص ١) وكما عرفها (الشماع ١٩٩٢ ص ١) على أنها الوظيفة أو النشاط الذي يختص بقرارات

التمويل والاستثمار ومقسوم الإرباح في المنشأة وعليه يمكن تحديد أهم القرارات المتخذة في الإدارة المالية بالآتي :-

١. قرار التمويل

٢. قرار الاستثمار

قرار مقسوم الإرباح

حيث عرف قرار التمويل على انه تجهيز المنشأة بالمصادر المالية المملوكة والمقتضة (حق الملكية والمطلوبات).

أما قرار الاستثمار فهو توظيف الأموال في الموجودات المتنوعة (المتداولة والثابتة والأخرى). وأخيراً فمقسوم الإرباح هو ذلك الجزء من الإرباح الصافية يوزع دورياً على المالكين (خاصة في الشركات المساهمة).

وبما إن البيانات المالية انعكاساً رسمياً وحتمياً لأي نشاط اقتصادي، وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظره شامله واسعة حول النشاط الاقتصادي في أي منشأة، حيث يعتبر أي نشاط اقتصادي نظام مترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات إداريه، ونظام المعلومات هذا يعكس الانشطه الاقتصادية في أي منشأة بصورة فعالة وبالغه حيث تعرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبيانات التغيرات في حقوق المالكين، تعتبر هذه البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث أنها لانعكس بالضرورة كفاية الأداء المالي للمنشأة.

وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبذل جهداً كبيراً في عمليات تحليل البيانات وتفسيرها بقصد التأكد من تطابق نتائج التحليل مع الأهداف المرغوبة. وكما هو معروض فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه ترتبط بقرارات الاداره، هذه القرارات تتطلب أساساً سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمنشأة وحركة الموارد المالية فيها.

والقرارات سواء كانت كبيرة أو صغيرة من حيث التأثير على نشاط المنشأة الاقتصادي وعلى حركة الموارد المالية فيها هي بحاجة إلى موازنة بين المنافع التي يمكن الحصول عليها والتكاليف التي تتطلبها إن مثل هذه الموازنة تكون سهله بالنسبة للقرارات اليومية بسبب التأكد من كل العوامل المؤثرة ويقدر ما تكون عمليات التأكد من هذه العوامل ضعيفة فإن عمليات الموازنة لا تكون على درجه من الدقة المطلوبة ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الاداره يوميا وتتخذ بها القرارات المناسبة.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) ومهما كانت إحجام هذه النشاطات (كبيرة، متوسطة، صغيرة) ومهما كان شكلها القانوني (شركات أشخاص، شركات مساهمة، منشآت فردية، منشآت حكومية) فإن وظيفة الاداره في هذه المنشآت هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترداد جميع الموارد

المستخدمة وتحقيق مردود مقبول من الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترداد جميع الموارد المستخدمة .

ثالثا : تحليل النتائج

١. تفسير نتائج قياس مؤشرات الربحية

أ.نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات حيث يلاحظ أعلى نسبة تم تسجيلها من صافي الربح الى صافي المبيعات كان في سنة ٢٠٠٣ حيث كانت ٨٣,١٨% قياسا بالسنوات الأخرى علما بان مجمل الربح لتلك السنة كان بالسالب (٢٦٣٣٨٨٥٠٠٠) دينار في حين صافي الربح موجبا ٨٨٧٥١٠٠٠٠ دينار حيث يعزى هذا الاختلاف بين صافي الربح ومجمل الربح السالب إلى زيادة الإيرادات الأخرى والإيرادات التحويلية لتلك السنة مما اثر بشكل ايجابي على النتيجة النهائية في حساب الانتاج والمتاجرة . حيث تتمثل الإيرادات الأخرى والتحويلية بإيرادات المنشأة المحصلة للسنوات سابقة أو من عمليات بيع المنشأة لبعض المواد الأولية الغير صالحة للاستخدام .

في حين يلاحظ هذه النسبة للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ وعلى التوالي ١٥,٦٥%-١٣,٨٣%-١٨% حيث يعود ذلك الى الإيرادات المتحققة مقابل كل وحدة من صافي المبيعات مما ساعد الادارة على تحديد سعر البيع الواجب البيع به وبالتالي حققت المنشاه نتائج ايجابية في هذا السنة إما في السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ حيث سجلت هذه النسبة انخفاض واضح وكبير حيث ظهرت النتائج بشكل سلبي وكبير وهي وعلى التوالي (٣٧ و ٨٣) %-(١٠٧ و ٥٢)% حيث يعزى السبب الى انخفاض سعر البيع مقابل تكلفة الوحدة الواحدة من المبيعات ودخول البضاعة الأجنبية الذي نافست بشكل واضح البضاعة المحلية ومما تتمتع به تلك البضاعة من الجودة العالية والسعر المناسب مقابل بضاعتنا .

ب .نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات سجلت تلك النسبة اعلي نسبها في السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٠ حيث كانت وعلى التوالي ٢٠ و ٦٠% و ٢٠ و ٦٨% نتائج مرضية للمنشأة في تلك السنوات مقارنة بالسنوات الأخرى إلى كفاءة المنشأة في تصريف مبيعاتها بشكل جيد وبالسعر الذي يغطي على الأقل كلفة إنتاج الوحدة الواحدة دون ان يحقق خسائر في نتائج العمليات . أما بالنسبة للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ فكانت النتائج سلبية وغير مرضية بالنسبة للمنشأة مقارنة بالسنوات السابقة حيث يعود سبب تدني تلك النسبة الى ارتفاع التكاليف بمختلف أنواعها قياسا بالإيرادات المحققة من المبيعات المنشأة حيث انعكس هذا الارتفاع على سعر بيع الوحدة مما أدى على تحقيق خسائر في نتائج العمليات .

ج . نسبة صافي الربح على مجموع الموجودات تقيس هذا النسبة مدى قدرة المنشأة في استخدام موجوداتها في توليد الأرباح وخلال سنوات الدراسة حيث يلاحظ من الجدول رقم (١) إن اعلي نسبة تحققت خلال سنة ٢٠٠١ وكانت ٣٣ و ٧٧% يدل على كفاءة المنشاه في استغلال موجوداتها المختلفة استغلال امثل في العمليات التشغيلية مما أدى زيادة إيراداتها عن تكاليفها بكافة أنواع

الأقمشة المعروضة في الأسواق لتلك المنشأة وقلت المنافسة لها في تلك الفترة قياس بالفترات اللاحقة وتوفر المواد الأولية والصيانة وإدامة المكنات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية قياساً بالسنوات الأخرى ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ حيث كانت النسبة وعلى التوالي ١٧,٩٣% - ٢٤,٠٨% - ٩,٤٤% - (١٦,٢٢)% - (٥١,٨٨)% كما يبدو انخفاض واضح في تلك النسب خاصة في السنوات الأخيرة حيث كانت تحمل إشارة سالب وقد يعزى السبب الى زيادة المصاريف المتمثلة بالرواتب وأجور العمال وانخفاض قيمة المبيعات حيث كانت تباع بأسعار اقل من الكلفة المنفقة في إنتاج تلك البضاعة وبمعنى ان سعر البيع لا يغطي على الأقل كلفة إنتاج الوحدة الواحدة .

٤..نسبة مجمل الربح على مجموع الموجودات يلاحظ ان اعلى نسبة تحققت خلال السنة ٢٠٠١ حيث سجلت تلك النسبة ٣٩,٤٤% مما يدل على استخدام المنشأة لموجودات استخدام امثل رغم احتواء تلك النسبة على بعض التكاليف الأخرى التي لم تنزل منها بعد من حساب صافي الربح أي بمعنى آخر كفاءة المنشأة في استغلال كل دينار مستثمر في الموجودات بالعملية الإنتاجية مما يعكس بشكل ايجابي على تلك السنة مقارنة بالسنوات الأخرى التي كانت فيها النتائج ايجابية أيضاً مثل سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ إما بالنسبة للسنوات الأخرى سنة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ فكان مؤشر هذه السنوات مؤشر سلبي وهم على التوالي (٢٨,٠٢)% - (٨٠,٠٢)% - (١٤١,٢٢)% مما يشير الى عدم تكافؤ استخدام الموجودات في العمليات الإنتاجية مع مجمل الربح المتحقق من تلك العمليات إما بسبب عدم استغلال الموجودات الاستغلال الامثل في العملية الإنتاجية لو عدم صلاحية الموجودات أصلاً للعمل أو استغلالها ولكن للإنتاج بضاعة متدنية إما بسبب رداءه المواد التولية المستخدمة أو لضعفها أمام المنافسة الخارجية مما انعكس بشكل واضح وملحوظ على ظهور كذا نسب من مؤشرات قياس الربحية.

هـ. نسبة صافي الربح الى حقوق الملكية يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات ربحية المنشأة لأنه يوضح كفاءة الادارة في استغلال أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق الإرباح من تلك الأموال حيث يلاحظ من الجدول رقم (١) من أعلى نسبة تحققت في سنة ٢٠٠٣ حيث سجلت ٣٣٥,٣٥% ما يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتمويل قياساً بالسنوات الأخرى سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ حيث كانت قراراتها فعاله وكفؤه في استغلال أموال أصحاب حق الملكية في نشاطات مجدية من خلال مقارنة النسب لصافي الربح الى حقوق الملكية حيث كانت متصاعدة تدريجياً وهي على التوالي ٧٣,٤٠% - ٨٠,٠٤% - ١٠٢,١١% مما يعني استفادة الادارة من تجاربها السابقة في عملية اتخاذ القرارات الجيدة في مجال الاستثمار خلال تلك السنوات إما بالنسبة للسنوات الأخرى الباقية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ سجلت مؤشرات سلبية ونسب عالية حيث كانت وعلى التوالي (٣٧,٧١) - (٨٣,٧٧)% مما يدل على عدم كفاءة الادارة في

استغلال أصول المنشأة وحقوق المالكين وعدم قدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال .

٢. تفسير نتائج مؤشرات قياس كفاءة النشاط أو إدارة الموجودات
أ. معدل دوران الذمم المدينة يقيس هذه المؤشر كفاءة المنشاه في وضع سياسة الائتمان والتحصيل حيث كلما ارتفع معدل الدوران كلما كان مؤشر مرضي عن كفاءة المنشاه في تحصيل ديونها من الغير وكلما انخفض هذا المعدل دل على السياسة المتساهلة التي تعتمدها المنشاه في تحصيل ديونها غير أن انخفاض هذا المعدل وفق هذا الدراسة وخلال عملية المقارنة للمؤشرات معدل دوران الذمم المدينة للسنوات الستة جاء نتيجة انخفاض قيمة صافي المبيعات للمنشأة للسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٣ مقارنة بصافي مبيعات ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حيث انعكس انخفاض قيمة صافي المبيعات على انخفاض صافي الذمم المدينة لتلك السنوات وبالتالي انخفاض مؤشر معدل الدوران للذمم المدينة والذي كان وعلى التوالي ١٤٤ مرة ٢٧٨ و ٧٠ مرة ٤ حيث لا يمكن إن يعزى سبب انخفاض معدل دوران الذمم للسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٣ الى كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها واعتمادها سياسة ائتمان متشددة واستخدمها شروط متشددة في حالة البيع على الحساب من خلال عملية المقارنة لمعدل دوران الذمم لسنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حيث كان وعلى التوالي ٦٥, ٣٩ مرة ٤٨, ١٢ مره ٢٢, ٦ مرة ويلاحظ إن أحسن مؤشر سجلته المنشأة في سنة ٢٠٠٢ هو ٢٢, ٦ مرة قياسا بمبلغ الذمم المدينة لتلك السنة .

ب .معدل دوران المخزون سجل أعلى معدل دوران للمخزون في ٢٠٠٢ وهو ٢ مرة مما يدل على سرعة حركة المخزون السلعي خلال تلك الفترات وتصريفه سواء من خلال البيع نقدا أو على الحساب قياسا بالسنوات الأخرى حيث تتضح لنا من الجدول رقم (٢) إن تلك المعدلات لسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وهي على التوالي ٣٠, ١ مرة ——— ٣٢, ٠ مرة ——— ٣, ٠ - ٧, ٠ مرة مما تشير تلك المعدلات الى تراجع العملية البيعية لسلع تلك المنشأة بصورة واضحة مما يعزى ذلك الى تأثير العامل الاقتصادي بصورة كبيرة وهو دخول البضاعة الأجنبية إلى السوق المحلية ومنافستها لسلع تلك المنشاه هذا من جانب ومن جانب آخر رداءه المادة الأولية المستخدمة في عملية التصنيع انعكس بشكل واضح على نوعية السلع المنتجة وبالتالي عزوف المستهلك المحلي عن شراء بضاعة هذه المنشأة . *

ج .معدل فترة التحصيل يهدف هذا المعدل الى تحديد عدد الأيام المحصورة بين

*استطلاع بعض الآراء من خلال المقابلة الشخصية مع عدد من المسؤولين في مصنع نسيج الديوانية .

بيع البضاعة على الحساب وتحصيل قيمتها وهو يعكس مدى استفادة الغير من أموال المنشأة وكلما زاد معدل فترة التحصيل كان مؤشر غير مرضي عن

سياسة التحصيل في المنشأة حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) إن أعلى المعدلات سجلت في السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وهي على التوالي ٧٦٥ يوم - ٢٥٠ يوم و ١٢٩ يوم وهي معدلات عالية جدا وقد يعزى السبب في ذلك إلى تراخي الادارة في تحصيل ديونها من الغير .

مما انعكس بدوره على التباعد الزمني بين المبيعات الآجلة والتحصيل وبالتالي على التدفقات النقدية الوثيقة الصلة بالسيولة .

هـ . معدل فترة البيع تقيس تلك الفترة عدد الأيام التي تحتاجها المنشأة في تحويل بضاعتها إما إلى نقدية أو ذمم مدينة (البيع نقداً أو على الحساب) ولكن يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) الى طول تلك الفترة خلال سنوات الدراسة الستة حيث كانت وعلى التوالي كالآتي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠١ حيث كانت المعدلات وعلى التوالي ٣٩٧١ يوم - ١٢٧٣ يوم - ٤٩٦ يوم - ٢٧٧ يوم - ١٨٤ يوم - ١١٣ يوم وكانت تلك الفترات منسجمة مع مؤشرات التي سبقتها (معدل دوران المخزون ودوران الذمم وفترة التحصيل) مما يعني إن المنشأة كانت تحتاج الوقت الطويل جدا في تصريف بضاعتها .

هـ . معدل دوران الموجودات الثابتة سجلت أعلى معدل للدوران الموجودات الثابتة في سنة ٢٠٠٢ حيث كان معدل الدوران هو ١٧ مرة مما يشير الى كفاءة استغلال المنشأة لأصولها الثابتة مما يتطلب زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة غير انه يلاحظ تدني ذلك الاستغلال بعد تلك السنة حيث انخفضت بشكل واضح وكبيرة كفاءة المنشأة في استغلال تلك الموجودات استنادا إلى ما أشارت إليه معدلات السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٣ وهو على التوالي ٢ مرة - ٤ مرة - ٨ مرة مما يعني إن المنشأة لم تستخدم قدرة وطاقة موجوداتها الثابتة بنفس المعدل المستخدم في السنوات التي سبقتها مما يشير الى أن هناك نسبة كبيرة من طاقتها تذهب ضياعا وبدون إنتاج مستمر .

و . دوران الموجودات يعكس هذا المعدل كفاءة المنشأة في الاستخدام والانتفاع من كامل موجوداتها (الثابتة والمتداولة) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) الى تدني وانخفاض هذا المعدل لكافة سنوات الدراسة عدا سنة ٢٠٠١ مقارنة بالسنوات الأخرى حيث سجل هذا المعدل معدل دوران يساوي ٢,٥ مرة وهو منخفضا غيضا قياسا بالموجودات المستثمرة في تلك المنشأة والتي يجب أن يكون هناك انسجام واضح بين نسبة صافي المبيعات المتحققة وحجم الموجودات المستثمرة في حين يلاحظ انخفاض مؤشرات هذا المعدل للسنوات الأخيرة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤

جدول رقم (١)

مؤشرات قياس الربحية (المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنوات البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مجموع الموجودات	٥٧٩٨٢٢٧	٣٩٧٦٦٥٤	٨١٦٩٤٥٩	٩٤٠١٠٧٥	٨٣٦٧٨٩٩	٥٨١٩٧٦٧
رأس المال المدفوع	٩٥٩٢٠٨	٩٥٩٢٠٨	٩٥٩٢٠٨	٩٥٩٢٠٨	٩٥٩٢٠٨	٩٥٩٢٠٨

محور العلوم المالية والمصرفية ————— تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد
القرارات الاستثمارية

٢٦٤٥٤٥٩	٢٦٤١١٣٦	١٦٩٠٤٤٤	٩٦٧٥٧٨	٧١٨٣٩٨	٤٥٧٣٥٨	الاحتياطي
٣٦٠٤٦٦٧	٣٦٠٠٣٤٤	٢٦٤٩٦٥٢	١٩٢٦٧٨٦	١٦٧٧٦٠٦	١٤١٦٥٦٦	حقوق الملكية
(٨٢١٩٠٠٤)	(٦٦٩٦٣٠٤)	(٢٦٣٣٨٨٥)	٢٢٥٩٦٩٠	١٥٨٨٥١٠	١٣٧٥٥٦٤	مجمول الربح
(٣٠١٩٤٩١)	(١٣٥٧٧٩٨)	٨٨٧٥١٠	١٩٦٧٥٣١	١٣٤٢٨٥٤	١٠٣٩٧٣٩	صافي الربح
٢٨٠٨٤٣٠	١٦٢٨٦٠٨	٤٧٦٤٢٤	١٠٩٢٦٨٨٥	١٠٠٠٠١٠	٦٦٨٧٣٤٧	صافي المبيعات
%(١٠٧,٥٢)	%(٤١١,١٦)	%(٥٥,٢٨)	%٢٠,٦٨	%١٥,٨٨	%٢٠,٦٠	مجمول الربح/ صافي المبيعات
%(١٠٧,٥٢)	%(٨٣,٣٧)	%١٨,٨٣	%١٨	%١٣,٤٣	%١٥,٦	صافي الربح/صافي المبيعات
%(٥١,٨٨)	%(١٦,٢٢)	%٩,٤٤	%٢٤,٠٨	%٣٣,٧٧	%١٧,٩٣	صافي الربح/مجمول المبيعات
%(١٤١,٢٢)	%(٨٠,٠٢)	%(٢٨,٠٢)	%٢٧,٦٦	%٣٩,٩٤	%٢٣,٧٢	مجمول الربح/مجمول المبيعات
%(٨٣,٧٧)	%(٣٧,٧١)	%٣٣٥,٣٥	%١٠٢,١١	%٨٠,٠٤	%٧٣,٤٠	صافي الربح/ حقوق الملكية

جدول رقم (٢)

مؤشرات قياس كفاءة النشاط أو إدارة الموجودات
(المبالغ بالالف الدنانير)

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
البيان						
المدينون	١٠٠٧٧٦٦	١١٣٠٥٠٥	١٠١٢٨١٥	١٧٥٦٠١٤	٨٠١٩٥	١٦٨٦٧٢
المخزون	٣٨٧٢٤٠٠	٥٧٥٧٥١٦	٥٢٥٤٥٨٩	٥٥٩٢٨٢٢	٣١٤٧٦٦٠	٥١٤٧١٣٨
الموجودات الثابتة	٦٥٢٠٩٥	٦٧٥٠٤٥	٦٠١٣٣٣	٦٥٩٠٤٦	٧٠٠٥٣٦	٤٧٩١٨٩
موجودات صافي المبيعات*	٥٨١٩٧٦٧	٨٣٦٧٨٩٩	٩٤٠١٠٧٥	٨١٦٩٤٥٩	٣٩٧٦٦٥٤	٥٧٩٨٢٢٧
صافي المبيعات*	٢٨٠٨٤٣٠	١٦٢٨٦٠٨	٤٧٦٤٢٣٥	١٠٩٢٦٨٨٥	١٠٠٠٠١٠	٦٦٨٧٣٤٧
صافي المبيعات اليومية*	٧٨٠٢	٤٥٢٤	١٣٢٤	٣٠٣٥٣	٢٧٧٧٩	١٨٥٧٦
دوران المذمم المدينة	٢,٧٨ مرة	١,٤٤ مرة	٤,٧٠ مرة	٦,٢٢ مرة	٢,٤٨ مرة	٣٩,٦٥ مرة
دوران المخزون	٠,٧ مرة	٠,٣ مرة	١ مرة	٢ مرة	٠,٣٢ مرة	٣٠,٣٠ مرة
فترة التحصيل	٢٩ يوم	٢٥٠ يوم	٧٦٥ يوم	٥٧ يوم	٣ يوم	٩ يوم
فترة البيع	٩٦ يوم	٢٧٣ يوم	٣٩٧١ يوم	١٨٤ يوم	١٣ يوم	٢٧٧ يوم
دوران الموجودات الثابتة	٤ مرة	٢ مرة	٨ مرة	١٧ مرة	٤ مرة	٤ مرة
دوران الموجودات	٠,٥ مرة	٠,٢ مرة	٠,٥ مرة	٣,٠ مرة	٢,٥ مرة	١,٥ مرة

علمية دورية فصلية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد

رابعاً : الاستنتاجات

أ. الاستنتاجات الخاصة

١- سجلت الشركة انخفاضاً واضحاً في معدلات مجمل الربح وصافي الربح الى المبيعات فكانت تلك المعدلات تشير الى نسبة ايجابية منخفضة جداً للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ لا تتسجم مع حجم الاستثمار المستخدم في تلك الشركة بسبب ارتفاع التكاليف بنسبة عالية جداً مقارنة مع الايرارات المتحققة ويعزى السبب الى الظروف الاقتصادية السائدة في البلد خلال تلك السنوات حيث كان للحصار الاقتصادي أثره البالغ عن طبيعة عمل تلك الشركة بسبب صعوبة توفر المواد الأولية ذات النوعية المقبولة مثل (القطن - الأصباغ) وفي حالة توفرها محلياً تكون بأسعار عالية بحيث لا يغطي سعر البيع للمتر الواحد كلفة انتاجة مما انعكس بشكل واضح على هذه المؤشرات في حين يلاحظ في السنوات اللاحقة الأخرى ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ الى مؤشرات سلبية عالية لهذه المعدلات مما يدل بان الشركة تعمل بخسارة واضحة فتكاليف المتمثلة بالرواتب واحور العمال أصبحت هي النسبة التكبر من تكاليفها قياساً بالإيرادات الفعلية المحققة من العملية الإنتاجية والتي لا تغطي ولو بنسبة قليلة من تلك التكاليف بسبب توقف العمليات الإنتاجية وبالتالي عدم وجود نتاج مطروح بصورة فعلية الى السوق لهذه الشركة بسبب الانفتاح الكبير الذي يشهده البلد ودخول البضاعة الأجنبية التي غزت أسواقنا وأثرت على منتجاتنا وبالتالي اعتمدت الشركة في إيراداتها على تحصيل ما متبقي من ديونها لدى الغير وعلى ما يخصص لها في الموازنة السنوية من رواتب وأجور .

٢- زيادة كلفة استخدام الموجودات مقارنة بالعوائد المتحققة منها وهذا ما دلت به نسبة صافي الربح ومجمل الربح الى الموجودات للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ والسبب في ذلك ارتفاع كلفة استخدام تلك الموجودات والنتاج عن صعوبة حصول الشركة على المواد الاحتياطية والإدامة والصيانة اللازمة لتلك الموجودات بسبب الظروف الاقتصادية والسياسة التي يقع تحت وطأتها البلد خلال تلك السنوات مما أدى الى ارتفاع كلفة الحصول عليها بحيث أصبحت الكلفة المصروفة على تلك الموجودات اكبر من الإيرادات المحققة منها .

٣- عدم كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها المختلفة بشكل المطلوب حيث يلاحظ في خلال العرض في جدول رقم (٢) ارتفاع معدل دوران الذمم وفترة التحصيل وفترة البيع بشكل متصاعد مما يدل على عدم كفاءة سياسة الائتمان والتحصيل في الشركة خلال سنوات الدراسة في حين يلاحظ من خلال الجدول نفسه هناك انخفاض في معدل دوران المخزون بشكل متذبذب خلال سنوات مما يدل على عدم كفاءة السياسة البيعية في الشركة من خلال وجود مخزون راكد لأكثر من سنة في مخازن تلك الشركة وكنتيجة نهائية لتلك المعدلات يلاحظ انخفاض في معدل دوران الموجودات الثابتة ومن ثم معدل دوران الموجودات بشكل واضح خلال تلك السنوات وكما هو معروض في جدول رقم (٢).

١. عدم امتلاك اصحاب القرار رؤية مستقبلية بشأن اتخاذ القرارات الدارية بسبب ضعف استخدام أسلوب التحليل المالي واعتماد تلك الشركة على أسلوب جمع البيانات المالية التي توفرها الكشوفات دون تحليلها ودراسة مؤشراتنا في ترشيد قراراتها .

٢. عدم السعي الجاد من قبل الإدارات في مواقع اتخاذ القرار في تطبيق استخدام أسلوب التحليل المالي بشكله الفعلي والذي يعكس استخدامه مؤشرات تبين طبيعة عملياتها بشكل حقيقي مما يعرضها الى المسألة حول تلك النتائج (خاضه إذا كانت مؤشرات سلبية) وبالتالي يعكس بشكل مباشر على تقييم غذاءها من جانب آخر .

٣. ضعف الوعي المحاسبي والمالي في تلك الشركة التي لازالت تعتمد على الأساليب القديمة في عملها الإداري مثل اعتماد الخبرة في اتخاذ قراراتها الإدارية دون الأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات التي يمكن أن يعكس أسلوب التحليل المالي وما يقدمه في مساهمة فاعلة في ترشيد قراراتها

خامسا : التوصيات

١- الإلزام القانوني للإدارات في موقع اتخاذ القرار بتطبيق أسلوب التحليل المالي من خلال دراسة القوائم المالية لوحدهم الاقتصادية للحصول على مؤشرات التحليل المالي ومن ثم تدرس وتفسر تلك المؤشرات بشكل الذي يخدم أهداف متخذي القرار .

٢- استغلال وتوظيف البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة في القوائم المالية من قبل المستفيد الداخلي للوحدة الاقتصادية من خلال توظيفها في ترشيد القرارات الإدارية المختلفة ويكون ذلك من خلال تحليلها ودراستها .

٣- تهيئة الكوادر الإدارية المناسبة لغرض القيام بعملية التحليل المالي من خلال تفهم معنى التحليل المالي وما هي أهدافه وكيفية القيام به من خلال استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي ويمكن تهيئه مثل هذه الكوادر من خلال الدخول في دورات تدريبية تقوم بها المؤسسات الأكاديمية المختصة في هذا المجال .

المصادر

١. محمد ، إسماعيل ، نور - منير شاكر محمد ، اسماعيل اسماعيل ، عبد الناصر نور ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

٢. مجيد ، جاسم مجيد ، دراسات في الادارة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٥

٣. لطفي ، أمين السيد احمد ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، طبعة الدار الجامعية ، القاهرة ٢٠٠٥

٤. ظاهر ، احمد حسن علي ، المحاسبة الإدارية ، عمان ٢٠٠٢

٥. العامري ، محمد علي إبراهيم ، الادارة المالية ٢٠٠١

٦. مطر ، محمد مطر ، التحليل المالي : أساليب الادرات والاستخدامات العملية ، عمان ١٩٩٧
٧. مشرفي ، حسن علي ، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الادارة ١٩٩٧
٨. خان ، غرايبة ، محمد يونس خان ، هشام صالح غرايبة الادارة المالية ١٩٩٥
٩. الشماع ، محمد خليل الشماع ، الادارة المالية ، بغداد ١٩٩٢
١٠. المحاسنة ، محمد عبد الرحيم ، اثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات دراسة ميدانية في دائرة الجمارك الأردنية ، بحث منشور في المجلة الأردنية المجلد ١ العدد ١، ٢٠٠٥
١١. التقارير المالية (الميزانية العمومية وحساب الانتاج والمتاجرة) الشركة العامة للصناعات النسيجية / الحلة من سنة ٢٠٠٠ الى سنة ٢٠٠٥